بعض الذين شملهم الاجتثاث استشهدوا على يد إرهابيين

محافظ نينوى: اجتثاث ٣٢ قاضياً استهداف للمحافظة

وصف محافظ نينوى أثيل النجيفي، أمس السبت، اجتثاث هيئة المساءلة والعدالة ٣٢ قاضيا في نينوى بغير القانوني، وفي حين اعتبره "استهدافاً لمناطق معينة"، طالب السلطات الثلاث باتخاذ موقف من تلك الإجراءات.

وقال اثيل النجيفي في بيان تلقت "المدى"، نسخة منه، إن "الإجراءات التي لحقت بـ٣٢ قاضياً من أبرز قضاة محافظة نينوى من خلال شمولهم بقانون المساءلة والعدالة غير قانونية"، معتبرا الأمر "يلمح ويشير الى توجهات خطيرة في استهداف مناطق معينة وإحداث فراغ قضائي فيها".

□ نينوى / نوزت شمدين / وكالات

وكان مصدر في محكمة استئناف نينوى كشف، الجمعة الفائت، أن هيئة المساءلة والعدالة قررت اجتثاث ٣٠ قاضيا في المحافظة، مبينا أن المحكمة ستتخذ بعض الإجراءات لتعديل هذا القرار.

وأضاف النجيفي أن "من ضمن القضاة اثنين من شهداء المهنة والى جانبهم عدد آخر من قضاة محافظة ديالى"، مطالبا مجلس القضاء الأعلى بـ"مسؤوليته في الحفاظ على استقلال القضاء".

ودعا النجيفي مجلس النواب إلى "الوقوف أمام هذه القرارات التي تسيء إلى سمعة القضاء، كما دعا الوزراء إلى مناقشة هذا الأمر في جلسة مجلس الوزراء والبحث عن معالجات ناجعة له".

الى ذلك قال المتحدث باسم العراقية حيدر الملا في مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى البرلمان إن "هيئة المساءلة والعدالة السابقة غير دستورية أو قانونية"، مؤكدا أنها "لا تمتلك السلطة الدستورية والقانونية بشمول القضاة في نينوى بالاجتثاث".

وأضاف الملا أن "هيئة المساءلة الحالية لم تباشر عملها حتى الآن ولم يتم تعيين رئيس ونائب لها"، مشيرا إلى أن "جزءا من اتفاقية أربيل وورقة الإصلاح تتضمن حل قضية المساءلة والعدالة وانجاز قانونها ليأخذ مساره الحالي".

ورجح المتحدث باسم العراقية أن "يتم حسم موضوع هيئة المساءلة التي جرى التصويت عليها في البرلمان خلال الأيام المقبلة من خلال انتخاب نائب ورئيس لها"، موضحا أن "هيئة المساءلة والعدالة السابقة تقوم بإصدار قرارات غير دستورية".

ودعا الملا مجلس القضاء الأعلى إلى "الوقوف بوجه القرارات التي صدرت عنها ورئيس الجمهورية بصفته راعيا للدستور إلى التصدي لهذه القرارات وأن يكون له موقف واضح من هذه الاجراءات"، كما دعا محافظ نينوى اثيل النجيفي ومجلس المحافظة إلى "عدم تنفيذ هذه الإجراءات كونها غير قانونية ولا تصب في مصلحة المحافظة".

الى ذلك دعت النائب عن ائتلاف العراقية من محافظة نينوى نورة البجاري، الجهات التي أصدرت قرار اجتثاث قضاة من الموصل الى إيقافه فوراً، مشيرة الى أن وضع المدينة الأمني يحتاج لسلطة القانون.

وقالت البجاري (للوكالة الإخبارية للأنباء) امس السبت: إن الجهة التي تقف وراء إصدار القرار لم تراع الوضع الخاص للمدينة، فهي المحافظة الثانية بالسكان بعد العاصمة بغداد، وان هيئة المساءلة والعدالة ومجلس القضاء الأعلى ومجلس النواب والوزراء يتحملون مسؤولية اتخاذ هكذا قرارات غير مناسبة بأوقات غير مناسبة.

وأضافت: أن هيئة اجتثاث البعث وقرارات الحاكم بريمر سببت مشاكل لا نستطيع التخلص من مخلفاتها لحد الآن وتستخدم كوسيلة للضغط والتهديد بحق كل ابناء المجتمع، فالقضاء خطير دون الخبرة وبالتأكيد كل قاضي من المجتبين مر على خدمته أكثر من اثنا عشر عام ولجنة مراجعة القضاة المشكلة عام ٢٠٠٣ برئتهم من الانتماء للحزب المنحل فلماذا السلطات الحالية تلاحقهم بعد كل هذه السنوات.

فيما ناشد النائب عن القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي رئيس الوزراء نوري المالكي بأن ينظر الى قضية اجتثاث ٣٠ قاضياً نظرة أبوية بصفته رئيساً للحكومة. وقال "يجب ان يكون الاجتثاث ضمن الضوابط، لأن هذا القرار سيؤدي الى عدم استقرار الوضع في البلد، الذي هو بأمس الحاجة الى إجراء المصالحة الوطنية الشاملة، وان الاجتثاث يجب ان يشمل فقط الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين أو لديهم تزوير أو إن كانت كفاءتهم ليست بالمستوى المطلوب وذلك بإحالتهم الى القضاء".

وطالب العجيلي بأن يكون التاريخ الوظيفي هو المعيار الوحيد الذي يقرر اجتثاثهم او بقاءهم، لأن اجتثاثهم بهذه الطريقة سيؤدي الى اثارة سخط الجماهير في المحافظة. وإضاف: إذا كان هذا القاضي صالحا في العمل، فيجب أن يستمر بعمله، أما بالنسبة للذين كانوا منتمين الى حزب النظام السابق فأن معظم الناس كانوا منتمين اليه، لذلك لا يمكن اتخاذ هكذا اجراء بحقهم.

من جانب آخر اتهم عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي هيئة المساءلة والعدالة، بأنها لا تدير القضايا بمهنية وشفافية. واوضح "لقد تراكمت بشكل كبير ملفات كثيرة، لأن هيئة المساءلة والعدالة كانت متوقفة عن عملها في السنتين الأخيرتين"، معتقداً انه سيتم التريث في قضية اجتثاث ٣٠ قاضياً.

ويرى المطلبي وجوب أن تعيد هيئة المساءلة والعدالة النظر بإدارتها وقراراتها، لكي لا تعمق الأزمات، مشيراً الى ان هناك جهات مغرضة داخل هيئة المساءلة والعدالة تحاول ان تعكر الأجواء عندما تصل الكتل السياسية الى حلول وتهدئة الوضع السياسي والأمني.

فيما اعتبر عضو مجلس محافظة نينوى يحيى عبد محجوب أن اجتثاث هيئة المساءلة والعدالة ٣٢ قاضياً في نينوى "محاولة للضغط على القضاء"، مطالبا مجلس الوزراء برد هذا القرار، فيما حذر من آثار سلبية تجر المحافظة الى مزيد من الاضطراب في حال الاستمرار بهذه الاجراءات.

وقال يحيى عبد محجوب في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "ما صدر عن هيئة المسائلة والعدالة في اعلان اجتثاث ٣٢ قاضيا من محافظة نينوى بينهم شهيدين لا يستند الى سند قانوني"، معتبرا أن "هذه الإجراءات تدخلا ومحاولة للضغط على القضاء".

وأضاف محجوب أن "هؤلاء الذين صدر بحقهم قرار الاجتثاث من القضاة المميزين وشهد لهم مجلس القضاء الاعلى لكفاءتهم وإمكانياتهم التي تؤهلهم لتولي هذه المهمة الجسيمة"، مبديا رفضه "المساس بالقضاة أو الضغط عليهم".

وأوضح عضو مجلس نينوى أن "محافظة نينوى تتعرض الى حملات ممنهجة من الشمال والجنوب لغرض اضعافها وسلب ثرواتها سواء العلمية والفكرية أو النفطية وحتى الجغرافية"، مشددا على ضرورة "تكاتف ابناء نينوى وعدم ارتمائهم مع مشاريع لا تهتم لمصالحهم".

وأشار محجوب الى أن "القضاة في نينوى هم من أكفأ القضاة في البلاد"، لافتا إلى أن "محكمة تمييز بغداد اعطت اعلى نسبة تصديق لقرارات قضاء نينوى والوثائق تؤكد ذلك".

ودعا محجوب رئاسة مجلس النواب ونواب نينوى إلى "أخذ دورهم في الدفاع عن ابناء المحافظة"، مطالبا مجلس الوزراء بـ"رد ما صدر عن هيئة المسائلة والعدالة في ذلك الشأن".

واكد محجوب على ضرورة أن "يقوم مجلس محافظة نينوى ومحافظها بمهامهم لإنكار ومنع التجاوز على القضاء في نينوى"، محذرا من "آثار سلبية ستجر المحافظة الى مزيد من الاضطراب في حال الاستمرار بهذه الاجراءات التي تتقاطع مع مبدأ المصالحة ولم الشمل بعد خروج المحتل".

وسبق أن أصدرت هيئة المساءلة والعدالة قرارا باجتثاث ٨٠ موظفا من وزارة النفط بينهم ٥٩ شخصا من مصفى بيجي بمحافظة صلاح الدين.

وكان عدد من القوائم السابقة قد ورد إلى مصفى النفط في قضاء بيجي، يفيد بشمول أعداد أخرى بقرارات هيئة المساءلة العدالة، ليصل مجموع ممن سيتعرضون للطرد أو الإحالة على التقاعد إلى ١٣٠ موظفا، كما اعترضت جامعة تكريت، نهاية العام الماضي ٢٠١١، على اجتثاث نحو ١٤٠ موظفاً وتدريسيا فيها بسبب إجراءات هيئة المساءلة والعدالة.

يذكر أن الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، قرر بعد دخول القوات الاميركية إلى البلاد في العام ٢٠٠٣، حل حزب البعث الذي كان يقوده الرئيس السابق صدام حسين، وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، ثم تم تغيير الاسم إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش مع المؤسسات التابعة له.

إعلان صادر عن دائرة المنظمات غير الحكومية

في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

تدعو دائرة المنظمات غير الحكومية جميع المنظمات والجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية وفقاً لقانون الجمعيات رقم (13) لسنة 2010 (الملغى) بمراجعة مقرها الكائن في محافظة بغداد/حي التشريع قرب وزارة الخارجية لغاية 2012/10/19 لغرض استكمال إجراءات تكييف أوضاعها وفقاً لمتطلبات قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 وبخلافه ستُتَخذ بحقها العقوبات القانونية المنصوص عليها في القانون النافذ.

راگەیندراوێك لە فەرمانگەی رێکخراوە ناحکومیەکان

لەمیندارێتی گشتی لە نجومەنی وەزیران

فەرمانگەی رێکخراوە نا حکومیەکان ئاگاداری سەرجەم رێکخراوەکان و کۆمەڵەکانی کە تۆمار کراون لە وەزارەتی ناوخۆ بە پێی یاسایی کۆمەڵەکانی ژمارە ١٣ ساڵی ٢٠٠٠ (ڕەتکراوە) سەردانی بارەگای فەرمانگە بکەن کە دەکەوێتە پارێزگای بەغدا – گەڕەکی تشریع – نزیکی وەزارەتی دەرەوە تاوەکو ٢٠١٢/١٠/١٩ بە مەبەستی هەموارکردن و تەواوکردنی ڕێکارەکان بە پێی پێداویستیە یاسایەکانی یاسایی ژمارە ١٢ ساڵی ٢٠١٠ ڕێکخراوە ناحکومیەکان ، بە پێچەوانە ڕێکاری یاسایی دەگیرێتە بەر بۆ ئەوانەی دوا دەکەون.

إعلان صادر عن دائرة المنظمات غير الحكومية

في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

تدعو دائرة المنظمات غير الحكومية جميع المنظمات بمراجعة مقرها الكائن في محافظة بغداد/حي التشريع قرب وزارة الخارجية لغاية 2012/10/19 لغرض استكمال إجراءات تكييف أوضاعها وفقاً لمتطلبات قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 وبخلافه ستُتَخذ بحقها العقوبات القانونية المنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه ويستثنى من نطاق هذا الإعلان المنظمات الحاصلة على شهادة التسجيل وفقاً لأحكامه.

راگەیندراوێك لە فەرمانگەی رێکخراوە ناحکومیەکان

لەمیندارێتی گشتی لە نجومەنی وەزیران

فەرمانگەی رێکخراوە نا حکومیەکان ئاگاداری رێکخراوەناحکومیەکان دەکاتەوە کە سەردانی بارەگای فەرمانگە بکەن کە دەکەوێتە پارێزگای بەغدا – گەڕەکی تشریع – نزیکی وەزارەتی دەرەوە تاوەکو ٢٠١٢/١٠/١٩ بە مەبەستی هەموارکردن و تەواوکردنی رێکارەکان بە پێی پێداویستیە یاسایەکانی یاسایی ژمارە ١٢ ساڵی ٢٠١٠ رێکخراوە ناحکومیەکان ، بە پێچەوانە رێکاری یاسایی دەگیرێتە بەر بۆ ئەوانەی دوا دەکەون ، ئەوانەش ناگرێتەوە کە تۆماریان بە پێی یاسای نوێ وەرگرتوە .

ANNOUNCEMENT

NGO`s Directorate calls all the NGO`s to turn to the NGO`s Directorate office located at ( Baghdad – Hai Al-Tashria –By the Ministry of Foreign Affairs) till 19/10/2012 to complete the procedures of adjusting their situations according to the provisions of NGO`s Law No. 12 in 2010 .

Other wise, punishments according to the above mentioned Law will apply to any NGO`s fail to adjust their situation .

(All registered NGO`s according to the provisions of the Law No. 12 in 2010 are exempted

Announcement

NGO's Directorate calls all the NGOs and Associations are registered in the Ministry of Interior According to the Law No.(13) in 2010 (Canceled) to turn to NGO`s Directorate office located at (Baghdad- Hai Al-Tashria-By the Ministry of Foreign Affairs) till 19/10/2012 to complete the procedures of adjusting their situations according to the provisions of NGO`s Law No. 12 in 2010, other wise, punishments of the valid Law will be adopted.